الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية كما يدركه الأبناء

"دراسة نظرية وميدانية"

د. يحي محسن اليريمي

أستاذ أصول التربية المساعد – كلية التربية والآداب والعلوم الجوف – جامعة إقليم سبأ

dr.nibrascom@gmail.com

2

الملخص

سعت الدراسة لمعرفة: الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية؟ وملاحظة أثر متغير الجنس ومكان الإقامة ومستوى تعليم الوالدين ودخل الأسرة على إجابات أفراد العينة. استخدمت أداة الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، وتم تطبيقها على عينة عشوائية من طلبة الصف التاسع من المرحلة الأساسية باعتبارهم وثيقي الصلة بالتنشئة الأسرية، بلغت(357 طالبا وطالبة)، ومن خلالها تم استطلاع آرائهم حول العبارات الواردة في الاستبانة بعد تحكيمها، وهي تمثل الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية، وتوصل الباحث إلى نتائج أبرزها: ضعف الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية، إذ كانت متوسطات إجابات أفراد العينة على كافة المجالات ما دون المتوسط العام المحدد للدراسة والمقدر بـ(2)، من جانب آخر أثبتت الدراسة اثر متغيراتها على إدراك الطلبة لجوانب الاتجاه الديمقراطي في إطار التنشئة الاجتماعية، حيث برزت جوانب الاتجاه الديمقراطي في واقع الأسرة الأكثر تعليما، كما أبرز متغير الإقامة دوراً كبيراً في تدعيم الاتجاه الديمقراطي داخل الأسر المقيمة في المدينة، أيضا أثبتت النتائج ان أبناء الأسر من ذوي الدخل المرتفع أكثر إدراكا لجوانب الاتجاه الديمقراطي من أبناء الأسر ذوي الدخل المحدود، ومن زاوية أخرى أثبتت الدراسة أن الذكور أكثر وعيا بقيم الاتجاه الديمقراطي من الإناث.

Democratic Orientation in Yemeni Family's Actual Socialization as Realized by Children: A Theoretical and Field Study

Dr. Yahya Muhsen Erraimi,
Assistant Prof in Hermeneutic Fundamentals,
Faculty of Education, Arts, and Sciences—Sheba Region University
dr.nibrascom@gmail.com

Abstract:

The current study is an attempt to find out the democratic trend in the reality of social upbringing for the Yemeni family and observe the influence of gender, residential place, parent education level and family revenue upon the respondents. Considerable work has been done to achieve the purpose of study by using questionnaire tool. In order to collect valid and reliable data about the social upbringing society, 375 students (male and female) were chosen randomly from the 9th grade of primary stage in municipality of the capital of Yemen. On the basis of the primary data or responses collected from respondents, the current study revealed the lack of the democratic trend of the social upbringing for the Yemeni family, whereas the average value of mean measure for responses was below (2) as the predetermined average value. On the other hand, the study proved the impact of variables upon the students' perception about the democratic trend's aspects within the social upbringing, whereas the democratic trend's aspects were appeared more among the educated family. In addition the variable of residential place played a greater role among the urban family, and the revenue level variable played a significant role for the higher revenue level compared with the limited revenue level families. Moreover; the male respondents were more aware about the democratic trend's values than female respondents. In conclusion the study landed up by forming several recommendations and suggestions, mainly to activate the role of parents' board in schools in order to participate and contribute with the arrangements of particular courses and awareness brochures about the democratic trend within the family's frame, also to utilize the national occasions and mass media inside schools to make aware of the democracy's values and ethics. Eventually, it is suggested to prepare studies about making the family members able to practice the democratic manner.

Keywords: **Democratic trend**, **Social upbringing**

أولا/ الإطار العام للدراسة :

تمهيد:

بات من المسلم به أن الفرد الذي نشأ في جو تربوي تسوده القيم الديمقراطية من مراعاة ميوله وتحقيق ذاته وإشباع حاجاته هو غير الفرد الذي نشأ في جو تربوي تسوده قيم التسلط والاستبداد التربوي من كبح إرادته الذاتية واستخدام العنف والعقوبة في التنشئة، فالفرد الأول سيصبح في المستقبل شخصية سوية منضبطة متزنة ذات شخصية مستقلة، تتمتع بإدارة الذات وحسن التعامل والتواصل مع الآخرين، والفرد الآخر الذي عاش في بيئة متسلطة سيصبح في المستقبل تابعا عاجزا وشخصية غير منضبطة ،انفعالياً، غير قادر على إدارة ذاته و تدبير شؤنه الخاصة فضلا عن شؤون الآخرين، نظرا للعجز القائم في شخصيته.

وفي ظل هذا التمايز والاختلاف بين مخرجات البيئة التربوية الديمقراطية والبيئة التربوية المتسلطة، تعالت الدعوات إلى ضرورة مراجعة القواعد التي تسير عليها التنشئة الاجتماعية في مؤسسات التربية وفي مقدمتها الأسرة بهدف إعادة بلورتها لتتواكب مع روح العصر وتلبية طموحات الشعوب واحتياجات الأفراد، بحيث يتمكنوا من الانطلاق إلى رحاب العصرنة بوعي ونضج كاملين، فالتنشئة الاجتماعية إما أن تكون وسيلة لتطبيع الأفراد سلبا وفق قيم العداوة والتسلط والاستحواذ وعدم الاعتراف بالآخر، لتصهر الأفراد بعد ذلك في قوالب جامدة تجعلهم لا يعوون ما يدور حولهم فيكونون أسهل للانقياد والتبعية المقيتة بلا هوية للشخصية أو قيمة للكرامة الإنسانية. وإما أن تغرس في الأبناء قيم الحرية والمساواة والمشاركة المجتمعية، من خلال الممارسات اليومية .

ومن ذلك انبثقت التربية الديمقراطية كمرتكز تقوم عليها النظريات التربوية الحديثة واعتبرت معيارا لقياس مدى سير الأفراد في مضمار التقدم والرقي الإنساني والحضاري ، فالصبغة الديمقراطية التي ينبغي أن تتسم بها التنشئة الاجتماعية وتظهر ملامحها في جميع مكوناتها هي بوابة الولوج إلى عالم الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية المبدد لكل قيم التسلط والانهزام الداخلي. لأن الحياة الكريمة التي يسعى الإنسان إلى الوصول إليها تتوقف إبتداء على الدور الذي يمكن أن تؤديه التنشئة الاجتماعية لاسيما وفي حالة اعتمادها القيم الديمقراطية في تربية الأفراد وإعدادهم للحياة فسيكون ذلك العلاج الناجع

لاجتثاث منابع التسلط و التسيب وكل السلوكيات الخطأ التي أكسبت الشعوب والمجتمعات حياة الذل والقهر والعبودية المقيتة.

وهكذا بدأت الدول ذات التوجه الديمقراطي بإرساء معالم الاتجاه الديمقراطي في مؤسسات التربية والتعليم من خلال برامجها وتثقيفها العام والخاص حيث استطاعت خلق الوعي بالقيم والسلوك الديمقراطي داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع بشكل عام، فانعكس ذلك على منظومة التنشئة في منظومتها التربوية والتعليمية حتى تكونت الثقافة الديمقراطية في عقول أبنائها وسلوكهم.

وفي هذا الصدد نجد الفارق الكبير بين مخرجات مؤسساتنا التربوية والتعليمية ومؤسسات تلك البلاد، فأفراد أسرهم يتمتعون بوعي عام بجوانب الحياة الديمقراطية العامة والشخصية، ويتميزون بذوات سوية، منتجه، متعايشة، متفائلة، ايجابية، تتعامل برشد وعقلانية، عكس مخرجات مؤسساتنا التربوية والتعليمية، فجل هؤلاء شخصيتهم هلامية لاسيما مخرجات مؤسسة الأسرة، فكل أسرة لها رؤيتها التربوية المختلفة عن الأخرى" وأغلب الأسر تدخل تحت سيطرة القيادة المتسيبة، وأفراد مجتمعاتنا العربية واليمنية الذين تتسم شخصياتهم بالاضطراب والتقلب والتبعية والسلبية، جاء ذلك نتيجة سيطرة الاتجاه الاستبدادي وانحسار الاتجاه الديمقراطي على معظم أجواء مؤسساتنا التربوية.

أهمية الدراسة :

- إن موضوع الديمقراطية هو حديث الساعة وتناوله في إطار التنشئة الأسرية يشكل مقدمة مهمة لإنجاح التحول نحو الديمقراطية في المجتمع اليمني.
- قد تعطينا نتائج هذه الدراسة مؤشرا لمدى وعي الأسرة بقيم وسلوك التوجه الديمقراطي للإسهام في طرح حلول لمعالجة قلة الوعي.
- تنبثق أهمية هذه الدراسة من الحاجة الماسة إلى تصحيح الوضع التربوي في إطار الأسرة، بحيث ترتقي إلى مصفوفة المؤسسات التربوية الرائدة التي تسعى إلى تعميم القيم الديمقراطية في كافة جوانبها، وذلك لما لمؤسسة الأسرة من مكانة وتأثير في تحديد مستقبل المجتمع.
- قد تسهم نتائج هذه الدراسة بمقترحات وتوصيات تساعد على تنوير القائمين على التربية الأسرية للتحول نحو التربية الديمقراطية.

مشكلة الدراسة :

مما لا شك فيه أن من أسباب تفكك المجتمعات وتطور النزاعات فيما بين أبنائها هو نتاج طبيعي لغياب التوجه الديمقراطي في جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمع، فالأسرة عندما تسيطر عليها القيم التسلطية في حياة أفرادها تكون مخرجاتها أفراداً متسلطين متناحرين، وكذلك التسيب ينتج أيضا أفراداً بشخصيات هلامية غير معروفة الملامح .

فالتنشئة الاجتماعية الديمقراطية للأسرة تؤدي الدور البارز في تكوين شخصية ونفسية الأفراد ديمقراطيا أو تسلطيا، اذ هي بوابة العبور للانطلاق إلى الحياة المجتمعية العامة، فإذا أردنا أن نبني مجتمعا ديمقراطيا فإن البداية تكمن في الرجوع إلى الموطن الأول لنشأتهم وهي الأسرة. لكون مرحلة الطفولة المبكرة من حياة الأجيال تكون بصماتها وآثارها بارزة على شخصياتهم وقناعاتهم بل وفكرهم،فدورها في التنشئة يبقى متميزاً، فهي تلبي حاجات الطفل وتدربه على اكتساب دوافعه الاجتماعية: كالحقوق والواجبات وحرية الرأي والمساواة والقيم والاتجاهات.

فنظرا لأهمية دور الأسرة اليمنية في التمهيد للحياة الديمقراطية في المجتمع اليمني وما يقوم به الوالدان من أدوار رأى الباحث استطلاع رأي أبناء الأسرة اليمنية (الأمانة نموذجا) لمعرفة واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية من حيث الاتجاه الدمقراطي بهدف تدعيم هذا الإتجاه والوقوف على ملامح التربية في المجتمع اليمني نحوه.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

- ❖ معرفة مدى تحقق الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة في محافظة الجوف؟
- ❖ معرفة أثر عامل (الجنس) و (الإقامة) و(المستوى التعليمي) و(مستوى الدخل) في إجابات أفراد العينة؟

أسئلة الدراسة :

س1 ما مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية؟

س2 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (الجنس)؟

س3 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (تعليم الوالدين)؟

س4 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (الإقامة)؟

س5 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (الدخل)؟

فرضيات الدراسة :

- ❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل الجنس.
- ❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل مستوى تعليم الوالدين.
- ❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل الإقامة.
- ❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فراد العينة تعزى لعامل مستوى الدخل.

ثانيا / الإطار النظري:

1-التربية والتنشئة الاجتماعية:

التربية باعتبار مفهومها اللغوي تعني: النمو والزيادة و النشوء والترعرع وتعنى الرعاية و إصلاح الاعوجاج. (مصطفى ،1992م ، ص123). وفي الجانب الاصطلاحي تؤكد معظم التعريفات على أهمية أن تكون التربية قادرة على تنمية شخصية الفرد بما يلبي احتياجاته ويشبع ميوله، ولا يمكن أن تتحقق تلك التنمية ولا يكتسب الفرد المهارات والقدرات التي تؤهله للتفاعل المعرفي والسلوكي العام مع التطورات العصرية إلا في جو من الديمقراطية والحرية، وهذا ما أشار إليه (روسو) رائد التربية الغربية الحديثة ،حيث يقول: "ليس على التلميذ أن يتعلم من الغير فحسب، ولكن عليه أن يكتشف الحقائق بنفسه" وفي ذلك إشارة إلى نوعية التربية الذي ينبغي أن تعزز استقلالية الفرد ونمو شخصيته إجمالا. بينما يرى آخرون أن التربية هي مجموعة المؤثرات المختلفة التي توجه حياة الفرد وتسيطر عليها، فيعرفها (جون ستيوارت ميل) بأنها: كل ما نفعله من أجل أنفسنا، وكل ما يفعله الآخرون من أجلنا حين تكون الغاية تقريب أنفسنا من كمال طبيعتنا، ويعرفها لاند بأنها " العملية التي قوامها أن تنمو وظيفة أو عدة وظائف نموا تدريجيا عن طريق التمرين للوصول إلى الكمال، ويمكن أن تنجم إما عن عمل الآخرين أو عن عمل الكائن نفسه الذي يكتسبها، ويعرفها جون ديوي رائد التربية الديمقراطية بأنها: مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة: ليحافظ على

بقائه، وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر للتراث والأفراد الذين يحملونه، فالتربية هي عملية نمو وليست لها غاية إلا المزيد من النمو، إنها الحياة نفسها بنموها وتجددها (الرشدان و جعنيني ،1994م ، ص10 – 12).

كل هذه المدلولات للتعريفين اللغوي والاصطلاحي للتربية يقودنا إلى التعرف على طبيعة علاقة التربية بالديمقراطية حيث إن النظريات التربوية الحديثة تعد بمثابة المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية وتنمو في ظلها قيمها وتترعرع فيها مبادؤها، ومن خلالها تقوم مسيرتها.

من زاوية أخرى يعد دوركهايم أول من استخدم مفهوم التنشئة الاجتماعية بمعناه التربوي، وأول من عمل على صوغ الملامح العلمية لنظرية التنشئة الاجتماعية، اذ يقول في هذا الصدد: إن الإنسان الذي تريد التربية أن تحققه فينا ليس هو الإنسان الذي أودعته الطبيعة بل الإنسان الذي يريده المجتمع " فالتربية هي التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة في الأجيال القاصرة وتكمن وظيفتها في إزاحة الجانب البيولوجي من نفسية الطفل لصالح نماذج من السلوك الاجتماعي المنظم ، ... وباختصار فالتربية هي عملية التنشئة الاجتماعية للجيل الجديد(وطفة وشهاب، 2001م، ص 222) والتنشئة الاجتماعية هي مجمل عمليات التفاعل الاجتماعي التي تنتقل بالطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي له شخصية تعبر عن ثقافة مجتمعه، وهي بهذا المعنى تهدف إلى تشكيل أفراد إنسانيين من مكان وزمان معينين، لكي يستطيعوا اكتساب المعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات المرغوب فيها والممارسات الاجتماعية المختلفة التي تسهل لهم التعامل والتكيف مع البيئتين: الاجتماعية والطبيعية (مصلح ودلبوخ، 2005م، ص78) .

ويرى البعض: إن التنشئة الاجتماعية عملية تربوية تعليمية يقوم بها الآباء والأمهات والمعلمون ممن يمثلون ثقافة المجتمع، وتتضمن وظائف عدة، منها اكتساب الثقافة، والتكامل في الشخصية، والتكيف مع البيئة الاجتماعية، فهي عملية تأخذ أبعاد الشخصية بشكل متكامل، وهي عملية تشرب للقيم والمبادئ يكتسبها الفرد بصرة مباشرة أو غير مباشرة وتكون في النهاية معايير أخلاقية له وتحدد اتجاهاته وميوله وترسم السمات الشخصية للإنسان الذي تنشأ على هذه الاخلأقيات . (نذر ، 2001م ص410).

ولما كانت التربية عملية اجتماعية، ولما كان هنالك أنواع كثيرة من المجتمعات فإن المعيار الذي به ننقد ونشيد صرح كل بناء في التربية يفرض وجود مثال اجتماعي معين، وهنالك صورتان يمكن أن تعكس

قيمة أي شكل من أشكال الحياة الاجتماعية أولاهما مدى اشتراك جميع أفراد الجماعة في مصالحها، وثانيهما مستوى الحرية والكمال اللذين تتبادل بها الجماعة العمل مع غيرها من الجماعات .

وبعبارة أخرى فالمجتمع غير المحمود هو ذلك الذي يضع الحواجز الداخلية والخارجية للحيلولة دون حرية نقل الخبرة وتبادلها، ويكون المجتمع ديمقراطيا بمقدار ما يعده من العدة لإشراك جميع أعضائه في خبراته على قدم المساواة، وبمقدار ما يكفل لمؤسساته من المرونة والتكيف بتفاعل صور الحياة الاجتماعية المختلفة بعضها ببعض، ولابد أن يكون لمثل هذا المجتمع نوع من التربية يغرس في أفراده روح الاهتمام الشخصي بالعلاقات والسيطرة الاجتماعية، ويكون فيهم عادات في التفكير من شأنها أن تحدث تغيرات في المجتمع دون إخلال به (ديوي ، 1987م ،ص 102)

2-(التربية والتنشئة الاجتماعية) في سياق التحول الديمقراطي:

إذا كان مفهوم التربية يشير إلى مجمل العمليات والأنشطة التي تتضمن توليد المعلومات واستخلاص المعارف واستخدامها وتنمية القدرات والمهارات المؤدية إلى تنمية الشخصية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه فتتأثر به وتأثر فيه (إبراهيم ،2001م، ص510). فإن مفهوم الديمقراطية يشكل لحمة واحدة لا يمكن أن تتجزأ ولا يمكن ان تنفصل عن مضامينها السياسية والاجتماعية والتربوية التي تجسد منظومة الممارسات والعلاقات الحرة واحترام الآخر وقبول مبدأ الاختلاف والمشاركة على أساس مبدأ المساواة، كما يشمل ذلك كل القيم التي تؤكد نماء الإنسان وتطوره ومبدأ الشعور بالكرامة والحرية والتنمية الذاتية واحترام موهبة الإبداع (مصلح و ابو دلبوح ،2005م، ص 72).

وتشكل الديمقراطية الإطار الذي تتحقق من خلاله التربية والأفراد الذين لا يتمتعون بحرياتهم ليس في قدرتهم المشاركة في عملية التنمية ولا يمكن تحقيق التنمية باعتبارها تنمية لتوسيع خيارات الناس بواسطة الناس بدون تحرير البشر من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس شراؤها حياتهم وشؤون مجتمعهم وتمكنهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والمدنية على السواء، كما أن الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لن يكون له معنى إلا إذا كان له محتوى اجتماعي يسنده، بمعنى أن الديمقراطية والتربية والتنمية متكاملة وإلا ظلت الديمقراطية ليست فقط وكما يقولون شكلية بل مستحيلة (مصطفى ، 2008 م ، ص 80).

فالديمقراطية بقيمها وآلياتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتربية، فلا يمكن أن يكتب لها النجاح والاستمرار بعيدا عن التربية التي هي وسيلة المجتمع والدولة على حد سواء لإعداد الأفراد ليكونوا فاعلين في حياتهم الخاصة والعامة وفق ما يتطلع إليه المجتمع في تشكيل شخصيات أفراده، وفي هذا الإطار "فالتربية وسيلة لترسيخ الديمقراطية وتعميق قيمها في النفس والوجدان تمهيدا لممارستها، فلا يمكن أن توجد الديمقراطية بدون تربية، ولذلك ظهر ما يسمى بالتربية الديمقراطية التي تقوم على إعداد الفرد إعدادا صحيحاً مناسباً بحيث يكون هو محور العملية التربوية على أساس أنه فرد في مجتمع ديمقراطي (كيلاني ،2003م ، ص43).

و إذا أخذنا بالمفهوم الشامل للديمقراطية كأسلوب حياة يشمل كافة جوانبها فإن لها بذلك فلسفة يعتنقها الفرد والمجتمع على السواء، وتفرض عليهم سلوكا معينا في علاقاتهم وممارساتهم اليومية في الحياة، "وتتطلب الديمقراطية عندئذ سياسة تربوية تحدد للفرد قيمته وموقفه تجاه نفسه وتجاه مجتمعه، كما تحدد مجموعة القيم التي يؤمن بها المجتمع ويرتضيها لأفراده إلى جانب تحديدها للعادات والتقاليد التي يتبناها المجتمع ويحرص على غرسها في أجياله القادمة، فإذا كانت التربية عملية نمو في إطار اجتماعي معين فإن تبني الديمقراطية لتكون هذا الإطار يفرض علاقة حتمية بين الديمقراطية والتربية فإذا كانت التربية والديَّمقراطية جزءاً من ثقافة المجتمع فإن التربية هي أداة نقل ثقافة ذلك المجتمع من جيل لآخر" (هندي ، 1995م ، ص63)،

فلا يمكن لمظاهر الحياة الديمقراطية أو التسلطية في المجتمع أن تنفصل عن دورتها التربوية، وهذا يعني بالضرورة أن الحياة التربوية هي المهاد الذي تشكل فيه نواة الصورة الاجتماعية للحياة تسامحا واستبدادا، ويتأسس على ذلك أيضا أن ديمقراطية المجتمع السياسية والاجتماعية لا يمكنها أن تنفصل عن ديمقراطية المؤسسات التربوية المعنية بإنتاج وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية بكل ما تنطوي عليه هذه الحياة من معالم الاستبداد والحرية، فالحرية القائمة في المجتمع قرين لهذه التي تسود في إطار المدرسة والأسرة والحياة التربوية بصورة عامة 0(وطفة ، 1999م ، ص 17).

ويؤيد ذلك جون ديوي فهو يقر بحقيقة العلاقة بين التربية والديمقراطية إذ يعتبر الديمقراطية تعليم جميع أفراد الشعب على السواء من غير تمييز لإحدى الطبقات عن الأخرى، ولها طابع تربوي خاص بها ويقصد بهذا الطابع تربية الجيل الناشئ على المثل الديمقراطية الآتية :

- التربية لأجل الكرامة الإنسانية
- التربية لأجل الاستقلال.
- التربية لأجل الحياة الجماعية المشتركة
- التربية لأجل الحرية .
- التربية لأجل المساواة .(شهلا، 1978م، ص 445).

ومن منطلق هذه العلاقة الجوهرية بين الديمقراطية والتربية تتبجس حقيقة قوامها أن النضال الاجتماعي من أجل الحرية والديمقراطية يمكنه أن ينبثق من الفعل التربوي، لان النضال التربوي من أجل الحرية كان وما زال يشكل عصب النضال التاريخي من اجل الحرية الاجتماعية بأشمل معانيها الإنسانية ،وهذه الحقيقة هي التي يعلنها أفلاطون وروسو في جل أعمالهما التاريخية (وطفة ، 1999م ، ص 17) فمفهوم الديمقراطية أثبت إمكانية تطبيقه في الواقع الاجتماعي للأفراد الذين أصبحوا يمارسونه على أوسع نطاق في حياتهم اليومية ، باعتباره ممارسة تطبيقيه، فهو سلوك يتعلمه الفرد في مراحل حياته، وفي مؤسسات التربية المختلفة.

التنشئة الديمقراطية:

تعد التنشئة الديمقراطية كما عبر عنها في الأدبيات التربوية نظاماً اجتماعياً يؤكد قيمة الفرد وكرامته وشخصيته الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع في إدارة شؤونه وتتخذ المشاركة فيه أنماطاً مختلفة (نذر، 2001م، ص413) وهي التنشئة الحرة التي تسعى إلى بناء الإنسان الحر المتكامل، وبالتالي فمفهومها الديمقراطي يتنافى تماما مع مفهوم التسلط، فالتسلط والإكراه يجسدان نزعة إلى التدمير والإفناء،وليس توجها نحو البناء فالتنشئة في سياق العملية التربوية تعني البناء وتحقيق التكامل والنمو المتناسق لكل قوى الفرد الروحية والنفسية والعقلية (وطفة، 1999م، ص151).

والتربية في سياقها الاجتماعي الديمقراطي على حد تعبير (جون ديوي) طريقة في الحياة، وهي بالتالي ليست مجرد شيء خارجي يحيط بنا، فهي جملة من الاتجاهات والمواقف التي تشكل السمات الشخصية للفرد وهي التي تحدد أهداف الفرد وميوله في مجال علاقاته الوجودية (مصلح و ابو دلبوح، 2005م ، ص70) وتهدف هذه التنشئة في نهاية المطاف إلى إعداد المواطن الذي يعي ويؤمن بالمبادئ والقيم الديمقراطية، ويلتزم بالمنهج الديمقراطي فكرا واتجاها وسلوكا في جميع مجالات الحياة، ويشارك في بناء المجتمع الديمقراطي.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المغزى التربوي للتنشئة الديمقراطية بأنها: الإطار الاجتماعي الذي يحقق للفرد فرص النمو المتكامل، بمعنى آخر هي التربية ذاتها، ومن هنا يذهب أصحاب المذهب الديمقراطي في تصورهم للطبيعة البشرية إلى القول بأن الديمقراطية هي الشكل الطبيعي الذي ينبغي ان يكون عليه المجتمع الإنساني، وهي استعداد طبيعي كائن في النفس البشرية يولد مع كل فرد وليس بنا حاجة إلى إجهاد أنفسنا في تحديد مواصفات للأسلوب الديمقراطي وطرق تحقيقه، وكل ما علينا هو أن نحرر الأفراد من الضغوط والمعوقات المختلفة التي تفرضها ظروف مناقضة للأسلوب الديمقراطي، وعندئذ سيتجه الأفراد تلقائيا نحو تحقيق الغاية الديمقراطية (الجيار، بدون ، ص93).

وبناء على ذلك فالأسرة يمكن لها من خلال التنشئة الاجتماعية وما يتعلق بها من أنشطة ومهارات القيام بإكساب الأفراد منظومة السلوكيات الديمقراطية في حال قام الوالدان بدورهما التربوي كما ينبغي حتى تنتقل تلك السلوكيات بمهاراتها غلى الأفراد.

أ-الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية :

يشير مفهوم الاتجاه الديمقراطي في التربية إلى منظومة من عمليات التنشئة الاجتماعية التي تنطلق من قيم الحب والتعاطف والتعزيز والدعم والمساندة والمشاركة والحوار والتبصر ... والتي تتنافى مع كل أشكال العنف والإكراه ، وتعتمد فيها الأسرة أساليب التبصر والتفهم التربوي العميق لطبيعة الأطفال ومشكلاتهم، وتتبنى المبادئ التربوية الحديثة في التربية (وطفة وشهاب ، 2001م ، ص224)، وهي بذلك لا تأخذ اتجاها وحيد الطرف، بل هي نظام من الاتجاهات المركبة والمتداخلة ، ومن هنا يميز الباحثون بين عدة اتجاهات وأساليب وطرائق مختلفة في التنشئة الاجتماعية ، (وطفة وشهاب ، 2001م

، ص 223) تحدد هذه الاتجاهات طبيعة التربية السائدة في المجتمع وأنماط التعامل القائم في النظام الأسري، فهناك نمط من التربية قائم على التسلط الأبوي وإلغاء كافة أفراد الأسرة من خريطة التخطيط والتنفيذ لجوانب الحياة الأسرية، وهناك نمط تربوي آخر يعتمد الفوضوية والتسيبية في تسيير أمور الأسرة حتى أصبحت وفق هذا النمط متشتتة الأهداف والأساليب مما يؤدي إلى الانهيار، نظرا للازدواج والتضارب الذي قد يحدث جراء ذلك ، وهناك نمط تربوي حديث قائم على الديمقراطية والحرية المسئولة يستند إلى توزيع الأدوار بين أفراد الأسرة على أسس علمية ونفسية يشترك الجميع في تحديد السياسيات والأهداف العامة والأساليب التي تتبع في تسيير حياة الأسرة ، بحيث يستطيع الفرد في إطار ذلك تنمية شخصيته والقيام بواجباته وأداء الحقوق المترتبة عليه.

فالتنشئة في إطار المجتمع الديمقراطي مجمل العمليات والأنشطة التي تتضمن توليد المعلومات واستخلاص المعارف واستخدامها ونقلها، وكذلك تنمية القدرات والمهارات بما في ذلك تلك التي تكون الشخصية السوية... وقد تصل التربية في أعلى مراتبها إلى بناء الشخصية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه .(إبراهيم 2001م، ص510) والتنشئة الديمقراطية عملية متصلة ومتواصلة تبدأ من مرحلة الطفولة وتستمر مع حياة الإنسان حتى تصبح مظهرا من مظاهر تنشئته المتكاملة: جسميا وعقليا وانفعاليا واجتماعيا كما أنها ضرورة تحتمها أمور عدة أهمها:

- ❖ غرس وتنمية القيم الديمقراطية كالحرية والعدالة والمساواة الوطنية والانتماء والمشاركة الجماعية والشورى في الأمر واتخاذ القرار ... الخ .
- ❖ أن الاتجاهات السياسية للكبار تعد في جانب منها محصلة لعمليات التربية السياسية الديمقراطية التي مروا بها خلال طفولتهم وشبابهم، حيث يتجدد السلوك السياسي للكبار بقدر كبير بما اكتسبوه من اتجاهات ديمقراطية في مرحلة الشباب (مصطفى ، 2008م ، ص 84).

إن معظم مبادئ وقيم الديمقراطية نجدها مقرة في دساتير الدول التي يقوم فيها نظام ديمقراطي، ولكن هذا الدستور ومبادئه الديمقراطية يمكن تجاوزها أو إيقافها مع الاستمرار بالادعاء باتباع النظام الديمقراطي، لذا لا بد من إراده شعبية قائمة على التمسك بالقيم والمبادئ الديمقراطية، ومؤمنة بها (عمار، 1992م، ص 218)، ولن يتأتي هذا إلا إذا كانت تنشئتنا و تربيتنا عموما في المنزل أو المدرسة

ديمقراطية، إذ يعتقد عدد كبير من الكتاب والباحثين أن تحقيق الديمقراطية في إطار الحياة الاجتماعية مرهون إلى حد كبير بتحقيق التربية الديمقراطية في المؤسسات التربوية، وهذا يعني إيجاد نظام تربوي يعتمد الحياة التربوية الديمقراطية بما تشتمل عليه من مبادئ وقيم ديمقراطية قوامها نظام من القيم التي تعزز قيمة الفرد والإنسان والعقل، إن النظام الديمقراطي لا يتقرر باللوائح والقوانين وإنما هو بحاجة ماسة إلى نظام تربوي يسانده ويعاضده ... ومن اجل هذا يجب أن ننظر إلى التربية على أساس أنها من أهم العوامل التي تساعد على تكوين الإنسان المستنير المؤمن بمبادئ الديمقراطية والقادر على استخدامها بالأسلوب العلمي المستنير" (حمادة ، 1987م ، ص 154) .

والتربية في المجتمع الديمقراطي تعني تحقيق المبادئ والقيم الديمقراطية عن طريق غرسها بواسطة التنشئة الاجتماعية في نفوس النشء وعقولهم، بحيث تعمل على تشكيل اتجاهاتهم وسلوكهم، على أساسها ومن أهمها: المساواة والإخاء والتسامح الفكري (العريقي ،2006م، ص43)، فالمسألة التي تثيرها أية إستراتيجية تربوية تدور حول القيم والمثل التي نريد أن نغرسها في نفوس المواطنين بحيث تنعكس تلك القيم بوضوح في العملية التربوية فإن لم يحدث ذلك يصاب الفرد بإحباط شديد ويفقد الثقة فيما يطرحه النظام السياسي التربوي من قيم عليا ومثل وطنية ... ، (شحاته، وابو عميره 1994م ،ص 33) فإذا أردنا أن يكتب النجاح في إعداد الفرد الديمقراطي فإن ذلك يتطلب أن تكون تنشئتنا للأفراد منذ الصغر قائمة ومبنية في كل جوانبها ومجالاتها على أساس الحرية والديَّمقراطية، فإنه من المستحيل أن تنمى الديمقراطية في بيئة تربوية تسلطية أو دكتاتورية، فمواكبة التقدم العلمي الهائل ومحاولة ايجاد أفراد قادرين على اعمال قدراتهم ومهارات المختلفة التي قد تصل بهم إلى درجة الإبداع والابتكار لا يتأتي الا بمناخ تسوده قيم ومبادئ الديمقراطية .

ب-اثر الاتجاه الديمقراطي في تنشئة الأفراد:

إن الممارسة الحقيقية للديمقراطية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية هي التي تفتح ابواب الإبداع على مصراعيها وتوفر مناخات الابتكار إلى أوسع مدى، وتجعل الأمة كلها تنخرط في مشروع حضاري يثري الحاضر ويشيد، المستقبل ويصنع الخير لكل الناس، وقد أثبتت كل التجارب البشرية أن الإنسان المقموع والمسلوب والمحروم من حقوقه هو إنسان فاقد القدرة على العطاء الخلاق، وأن الإبداع

والابتكار الذي يبني حضارة مرهون بتلك الحقوق، أما الإنسان المقهور يتحول إلى معول هدم حسب تاكيد علماء السلوك، لأن قهر الواقع ينمي في الإنسان نوازع الشر والحقد والكراهية، ولن يكون أداة للبناء إلا إذا تحولت الديمقراطية من معنى مجرد إلى ممارسات تتسع وتتحصن باطراد مستمر (قحطان ، 2006م ، ص 568).

ويعتبر الكوكبي هذا النوع من– التربية كما يقول البعض–ضالة الأمم، وفقدها هو المصيبة العظمى... وهي التربية المترتبة على إعداد العقل للتمييز، ثم على حسن التفهيم والإقناع، ثم على التمرين والتعويد على حسن القدوة والمثال... فإذا كان لا مطمع في التربية العامة على هذه الأصول بمانع طبيعة الاستبداد فلا يكون لعقلاء المبتلين به إلا أن يسعوا أولا وراء إزالة المانع الضاغط على العقول ثم يعتنوا بالتربية، بحيث يمكنهم أن ينالوها على توالي البطون (الكواكبي ، 1993م ص 110).

فليس في مقدور التربية ان تهيئنا للديمقراطية إلا إذا كانت هي نفسها ديمقراطية (ربول ،1986م، ص124)، التربية الديمقراطية تستطيع أن تقوم بوضيفتها هذه من خلال إعداد فريق من الموهوبين يقود التطور في مختلف مجالات الحياة وإعداد بقية أفراد المجتمع نفسيا بحيث يتقبلون هذا المتغير ويتابعون خطواته ويهرعون إليه (عبود، والنوري ،1979م، ص 95).

وينتج عن هذا الاتجاه الديمقراطي في الحياة الأسرية سيادة القيم الآتية :

- **التفكير النقدي**، وهوالذي يستبعد نمط الولاء والانسياق الأعمى، ويؤكد على التفكير النقدي و تنمية مواطنين أحرار في التفكير والتعبير والقدرة على النقد.
- **الحرية والمسؤولية** مما جعل الأفراد قادرين على الاستمتاع بنعم الحرية ويعرفون المسؤوليات المصاحبة لهذه الحرية.
- **تكامل الشخصية**: روحيا وعقليا وبدنيا ومهنيا، فكل شخص سوف يصبح قادرا على تنمية طاقاته الكاملة كشخصية فردية متميزة عن غيرها .
- **المواطن المهتم**، وهو الذي يتكون لديه إتجاه إيجابي نحو المسؤولية الاجتماعية والعناية بالمشكلات المجتمعية .(العريقي ، 2006م ، ص 43 و –44).
- توسيع الاهتمامات المشتركة بين الأفراد وتوحيد اتجاهاتهم وقيمهم ومسايرة التقدم في جو من الحرية وتكافؤ الفرص والتفاعل البناء بين الأفراد .

- المشاركة في اتخاذ القرارات. (سرحان ، 1989م ، ص242 –245)

ج–الآثار السلبية للاتجاه التسلطي في التنشئة الاجتماعية :

أثبتت بعض الدراسات أن التسلط في الحياة الأسرية ينتج عنها خصائص سلبية أهمها: التبعية والميل إلى العزلة والإحباط والاضطرابات الانفعالية والجمود السلبي والتوافقية والعداوة والإحساس بالقلق والحزن (وطفة ، 1999م ، ص70 –71). وللتربية الاستبدادية المناقضة للتربية الديمقراطية أضرار على شخصية الأفراد يجملها البعض بقوله: ثم ما أبعد الناس المغصوبة إرادتهم والمغلولة أيديهم عن توجيه الفكر إلى مقصد مفيد أو توجيههم إلى عمل نافع ....، فالاستبداد يضطر الناس إلى إباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل ومراغمة الحس وإماتة النفس (الكواكبي ، 1993م ، ص105)، فغالبا ما تؤدي التنشئة المعتمدة لأسلوب التسلط في تربيتها إلى نتائج بالغة الخطورة على شخصية الفرد في حياته الاجتماعية فتجعلها تألف الخنوع والاستكانة. لأنها لا بد أن تكرر ما يلقي عليها دون إضافة أو تعديل ، فهي تتعايش مع الجبن والخوف ، ومن ثم تتعود السلبية والاتكالية، لأن وظيفتها أصبحت هي التلقي كجهاز استقبال بذلك أضحت الأنانية تحكمها وتدور حول ذاتها، وشخصيات كهذه لا تعرف موضوعا للإبداع والابتكار وانما هي في الواقع أداة المستبد لترسيخ واقع القهر.

إن التسلط كثيرا ما ينتج جيلا ضعيفا ومحبطا لا يقوى على مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجهه ناهيك عن قدرته على تحقيق المنجزات والشخصية التي تنجم عن فعل التسلط تتميز بالقدرة الكبيرة على الطاعة والخضوع والتنفيذ والاستسلام، وتعاني ضعفا واضحا في القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، وفي القدرة على المساءلة و المناقشة والنقد والتمحيص والتنقيب والموازنة بين الأشياء (وطفة، 1999م ، ص59) لقد أكد ابن خلدون قديما في الفكر التربوي العربي على أهمية استخدام الأسلوب الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية ، و دعا إلى الحرية ، واحترام كرامة المتعلم وشخصيته، لأن بناء الشخصية الإنسانية السوية تتطلب احترام شخصياتهم وصون كرامتهم ، والابتعاد عن أسلوب القهر والتعسف ، والدكتاتورية الذي يذهب جمال النفس ، ونقائها ، وصفائها ويوفر عند الأفراد الاستعداد للمكر ، والخداع ، والكذب، والأنانية ، والكبر والكثير من الآفات، وفي هذا الصدد يقول " ومن كان مرباه بالعسف والقهر من الذكور أو المماليك أو الخدم سيطر عليه القهر، وضيق عن النفس في

انبساطها ، وذهب بنشاطها ، ودعاه إلى الكسل ، وحمل على الكذب والخبث ، وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفاً من انبساط الأيدي بالقهر عليه ، وعلمه المكر والخديعة ، لذلك صارت له عادة وخلقاً ، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمدن، وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله ، وصار عالة على غيره ، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل ، فانقبضت عن غايتها ، ومدى إنسانيتها فارتكست وعادت في أسفل السافلين " (ابن خلدون ،2001، 617). وينتج عن هذا كله:

- تكوين شخصية يعتريها الخوف الدائم تؤدي إلى وجود إنسان غير سوي يعتريه الخجل والخوف في كل الأحوال، ويشعر بعدم الكفاءة وغير واثق من نفسه ويجسد في كثير من الأحوال شخصية ليس لها القدرة على التمتع بالحياة والتأثير فيها على نحو إيجابي.
- تؤدي الأساليب التسلطية في التنشئة إلى بناء شخصية انطوائية انسيابية توجه عدوانها نحو ذاتها، فهؤلاء يفتقرون إلى الأمان ويرهبون الكبار ويشكون في قدراتهم ويرهبون الأنظار التي تقع عليهم ،لأنهم يشعرون دائما بمشاعر الخزي والعار وهذا يقتل عندهم كل المشاعر الإنسانية النبيلة.
- ويترتب على الإفراط في استخدام التسلط بناء شخصية متمردة خارجة على قواعد السلوك وعلى كل قانون وسلطة، طلبا لتفجير مكبوتات القهر والمعاناة الناجمة عما تعرضت أو تتعرض له من ضروب القسوة.
- ومن غير أدنى شك يمكن القول أن التسلط التربوي ينمي في الشخصية قيم البغضاء والضغينة والتسلط والتصلب والجمود والكراهية والقلق والخجل والاضطراب والإثم وفقدان القدرة على التكيف والاتكالية وروح الانهزام .
- والتنشئة القائمة على التسلط تنتهي في الغالب إلى إيجاد إنسان خانع يتجنب القهر والقوة والأذى عن خبث أحيانا وعن إحساس بالضعف أحيانا أخرى، وهو بالتالي لا يعترض بل ينتقم عندما تسنح له الفرصة بأسلوب المراوغة .
- والشخصية التي تربت في جو متسلط تتكون فيها: عقدة النقص والخصاء الذهني وعقدة أوديب وعقدة الإهمال وعقدة المنافسة وعقدة الذنب وعقدة فقدان الأمن، والاتجاه التسلطي في التربية يمكنه ان يفسر مختلف مظاهر الاضطرابات والأمراض النفسية (وطفة ، 1999م ،ص 98).

د-متطلبات التنشئة الديمقراطية وسمات مخرجاتها:

إن متطلبات التنشئة الديمقراطية هي عبارة عن صورة مصغرة لمتطلبات الحياة الديمقراطية عموما، وهي شروط لازمة وأساسية لوجود الاتجاه الديمقراطي في الحياة الأسرية ومن أبرزها : تشكيل التفكير الإنساني الناقد والحرية في ممارسته من أجل التطوير واستخدام العلم في الواقع الاجتماعي لحل المشكلات التي تواجه الفرد والمجتمع مع مراعاة الفروق الفردية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، في ظل قبول التغير الثقافي والاجتماعي وتوجيههما لمصالح المجتمع وتوفير التعليم النوعي وجعل التربية هي الآلية الحقيقية لتعليم الديمقراطية للأجيال وتنشئتهم عليها واستدخالها في بناهم العقلية والوجدانية من أجل تعزيز السلوك الديمقراطي في واقع الحياة داخل النظام الاجتماعي بصورة مستمرة (الخوالدة ، 2003م ، ص 374).

وإلى جانب ما ذكر يقتضي الأمر قيام التنشئة الديمقراطية بالالتزام بمجموعة من المبادئ والأسس ومن أهمها:

- تحفيز الفرد على التفكير الحر الخلاق .
- حرية الفرد في رسم مستقبله، او إيجاد نظام يسمح بحرية اختيار الفرد لمساره .
- إذكاء روح التحرر والشفافية .
- تحفيز التفكير الإيجابي وإذكاء التفكير الابتكاري لدى الأفراد .
- تعميق التواصل بين الأفراد .
- إذكاء روح التنافس الخلاق والحافز الشخصي .(إبراهيم ، 2001م ، ص 512).

ويضع ديوي مجموعة من المتطلبات للتنشئة الجديدة القائمة على أسس ديمقراطية في مجتمع ديمقراطي من أهمها : التعرف على العالم المتطور الذي نعيش فيه بدلا من الحقائق الثابته التي كانت من المفروض أن يقوم العالم عليها. وإعداد النشء للحياة الراهنة ليخوض غمارها لا لحياة في المستقبل موسومة جاهزة، بالاضافة إلى أهمية نقل الخبرات وإكسابها للجيل بصورة عملية (العقون ، 2006م ، ص 62 و63) يتمتع الفرد في إطار المجتمع الديمقراطي بمجموعة من القدرات والمهارات تعمل التربية الديمقراطية على تنميتها وغرسها في الأفراد وهي تشكل في مجموعها منظومة القيم التي تميز الفرد الذي يمارسها ويتمثلها بديمقراطيته عن غيره وأهمها : استقلال الفكر والمبادأة والتخيل والتصور

والتحليل المنطقي والاستنباط والتفكير الناقد وصولا إلى التطور والإسهام في إحداث تغيير وصنع القرار وحساب المخاطر، والاتصال والعمل ضمن فريق .(إبراهيم ، 2001م ، ص 512) كما أن الفرد الذي تسعى التربية إلى تنشئته ديمقراطيا ينبغي أن يتصف بالصفات الآتية:

- الالتزام بتحمل المسؤولية في تنمية ذاته وتحرير عقله وفكره .
- احترام حريات الآخر ين واحترام الرأي الآخر وإنصاف كل من أحسن قولا او عملا .
- التسامح مع المخالفين له بالرأي .
- التحلي بالروح العلمية والموضوعية .
- التخلص من الأفكار المسبقة السلبية .
- التحلي بالدقة والتأني في إصدار الأحكام.
- تقدير المصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة .
- التعاون مع الغير من أجل تحقيق أهداف عامة مشتركة .
- الرفض للجهل والتخلف والعبوديه والظلم والاستبداد والطغيان والتسلط والاستغلال والتواكل والسلبية والتعصب والأنانية والغرور والتكبر والإسراف والتبذير وغيرها من الصفات المنبوذه اجتماعيا . (الرشدان ،1999م، ص314).

ثالثا / الدراسات السابقة:

1. **دراسة أبو دلبوح (2005)** بعنوان: (واقع التنشئة الاجتماعية الديمقراطية في الأسرة الأردنية في محافظة المفرق)، وهي دراسة ميدانية هدفت إلى معرفة مدى تبني الأسرة الأردنية في محافظة المفرق لبعض المفاهيم الديمقراطية في عملية التنشئة الاجتماعية ومدى تجسيدها في ممارسات ديمقراطية في العلاقات والتفاعلات اليومية، ولتحقيق أهداف الدراسة اختيرت عينه عمديه من أمهات وآباء بعض الأسر الأردنية ،وتم تطبيق أداة الدراسة عليهم مستخدما المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها:أن الآباء والأمهات اتفقوا على أن محور الحقوق والواجبات يعتبر أهم المفاهيم الديمقراطية التي يمارسونها داخل الأسرة ، كما اتفق الآباء والأمهات على أن محور المساواة يأتي في الأهمية بعد محو الحقوق والواجبات، وفيما يتعلقا بمحور حرية الرأي اتفق الآباء والأمهات على وروده في نهاية المحاور بالنسبة للمفاهيم الديمقراطية المذكورة. وفي ختام الدراسة أوصى الباحث بضرورة تحقيق التعاون الوثيق بين الأسرة والمدرسة بتبني إعداد

الأنشطة الحوارية في مجالس الآباء والأمهات مع ذكورهم وذلك من خلال طرح القضايا الاجتماعية الديمقراطية والتعرف على وجهة نظر الذكور، وبهذا الصدد يتوجب على الأسرة الاهتمام بتعديل أساليب التنشئة الديمقراطية وفق هذه المقترحات بما يساعد في تنمية قيم الديمقراطية وتشجيع ممارستها مع الأولاد والإناث في البيت والمدرسة والجامعة فقيم الديمقراطية تتشكل في الطفولة وتصقل في المراهقة.

2. **دراسة شهاب ووطفة :2000م** بعنوان: (السمات الديمقراطية للتنشئة الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر) وهي دراسة ميدانية انطلقت من منظومة أسئلة وفرضيات لتحديد تأثير متغيرات الجنس والتعليم والانتماء الجغرافي والمهنة في مدى ممارسة الوالدين للاتجاه الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية، وقد استخدم الباحث أداة الاستبانة والمنهج الوصفي وتم تطبيقها على طلاب المرحلة المتوسطة من التعليم الأساسي لمعرفة اتجاهاتهم نحو أسلوب التعامل الديمقراطي للوالدين. وخرجت الدراسة بنتائج أكدت على أن الأسلوب الديمقراطي يأخذ أهمية كبيرة قياساً على الأساليب غير الديمقراطية في هذه المرحلة العمرية، وبينت الدراسة أهمية متغيرات الجنس والمستوى التعليمي ودخل الأسرة في تحديد مسار التنشئة الديمقراطية ، وخرجت الدراسة بتوصيات من أهمها : التأكيد على إجراء الكثير من الدراسات المقارنة لتشخيص العوامل المؤثرة في التنشئة الديمقراطية كما أكدت على أهمية التنشئة على أسس ديمقراطية لمواكبة التحديات الحضارية المعاصرة . وأوصى الباحثان بضرورة تنظيم حملة إعلامية تربوية لتأكيد أهمية التنشئة على أسس ديمقراطية انطلاقا من أهمية الفعل التربوي في بناء الإنسان الحضاري.

3. **دراسة الاهدل (1999م)** بعنوان: (دور المدرسة الابتدائية في التنشئة السياسية) دراسة تحليلية وميدانية لمدارس العاصمة صنعاء، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تمارسه المدرسة في عملية التنشئة السياسية الديمقراطية من خلال المعلمين والكتب والأنشطة المدرسية، وقياس التنشئة السياسية لدى طلاب الحلقة الثانية من التعليم الأساسي مقارنة بما تقوم به المدرسة من تعليم سياسي لهم. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي وأداتي أسلوب تحليل المضمون والاستبيان، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من أبرزها: أن 36% مما كتب عن السلطة والديَّمقراطية تركز على مسؤولية ودور السلطة في المجتمع اليمني في حين أن 16% ، تركز على مسؤولية ودور المواطن بما في ذلك الطالب، وجاءت السلطة الكاريزمية الملهمة في الترتيب الثالث بنسبة 10% ، وهي بهذا تأتي في مقدمة أنماط السلطة بما في ذلك السلطة المرغوبة في اليمن، وقد

جاء التركيز على السلطة الكاريزمية والفردية عموما في كتب التاريخ بينما أعطت كتب الوطنية وزنا أكبر للسلطتين الإسلامية والقانونية العقلانية باعتبار أن السلطة المرغوبة تجمع بين هاتين السلطتين، أما بالنسبة لعناصر الديمقراطية التي شملها التحليل فلم تبلغ مجتمعه سوى 8% من المجموع الكلي للسلطة والديَّمقراطية، وفيما يتعلق بدور المدرسة من خلال المعلمين فقد أظهرت الدراسة أثر المدرس في تنشئة الطلبة سياسيا من خلال المادة الدراسية وطريقة عرضه لها ومن خلال تعامله مع الطلبة مع الإيمان بوجود عوامل تعيق أداء المدرس لدوره في هذا الجانب. وأوصى الباحث بضرورة تضمين كتب التربية الاجتماعية العديد من الأهداف والأنشطة اللازمة لغرس مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية لتعميق وترسيخ النهج السياسي نحو الديمقراطية، واقترح الباحث إجراء دراسة ميدانية لتقييم مدى قيام المدرسة بدورها في التنشئة السياسية في المرحلة الثانوية.

4. **دراسة نذر ، 1999م:** بعنوان : (التنشئة الاجتماعية الديمقراطية كما يدركها الوالدان والذكور في الأسرة الكويتية)، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اختلاف أو اتفاق أساليب التنشئة بين الأب والأم داخل الأسرة الواحدة ، وكذا معرفة مدى اختلاف نظرة الآباء في أساليب التنشئة داخل الأسرة الواحدة ، إلى جانب معرفة مدى توافق نظرة الأخ مع نظرة الأخت في إدراك تنشئة الوالدين، وما أساليب التنشئة الديمقراطية المتبعة في الأسرة الكويتية ؟ قد استخدمت الباحثة إسبانه لاستطلاع آراء أفراد العينة، وبعد تطبيقها وإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: تطابق وجهات النظر في أساليب التربية لدى الآباء والأمهات، وكذا الآباء والذكور، لكن الإناث يشعرن أنهنّ أقل تميزًا من الأخوة. ومن خلال ذلك استخلصت الباحثة بعض الملامح الديمقراطية في التنشئة الاجتماعية في الأسرة الكويتية مثل: توزيع الأدوار على الأفراد، وقيام الكبار برعاية الصغار، واعتماد الاحترام أساس التعامل بين الأفراد، والمساواة في الاستجابات لمتطلبات الذكور، وتشجيع حرية الرأي، واحترام وجهات النظر الأخر ى، وعدم التمييز بين الأفراد.كما أوضحت الدراسة أن هناك بعض لأساليب المخالفة لقيم الديمقراطية، مثل: تشدد الأسرة في أساليب التعامل من حيث تعزيز القوى الذكورية، وعدم توافق الأب والأم في بعض أساليب التنشئة، واعتبار الأب منفردا المصدر الوحيد للسلطة.

تعليق : تتفق الدراسة الحالية مع مجموع الدراسات المذكورة آنفا في تناولها لموضوع التربية الديمقراطية في إطار التنشئة الأسرية وممارسة قيمها في إطار العلاقة بين الأفراد في المؤسسات التربوية، وفي استخدامها للمنهج الوصفي وأداة الاستبانة وتختلف في أهدافها وبيئات تطبيقاتها، إلى

جانب كون تلك الدراسات مرتبطة بمؤسسة الأسرة عدا دراسة الأهدل المرتبطة بالمدرسة، وجوهر الاختلاف في أن هذه الدراسات تناولت طبيعة الأساليب المتبعة في التنشئة الأسرية ومدى ديمقراطيتها أو تسلطها، بينما الدراسة الحالية تركز على الاتجاه الديمقراطي ومدى حضوره في الحياة الاجتماعية للأسرة اليمنية، كما أن الدراسة الحالية عالجت الموضوع من زاوية نظرية وتطبيقيه وكان مجال تطبيقها هم الذكور في الصف التاسع الأساسي باعتباره الصف الذي يصل فيه الطلبة إلى نهاية مرحلة التنشئة الأولية وتتجسد فيه معالم آثار التربية الأسرية، في حين نجد دراسة الأهدل أنها الأقرب في الجانب الميداني إلى موضوع الدراسة الحالية، حيث ركزت على مدى إسهام المدرسة الابتدائية بجوانبها المختلفة: المنهج والمدرس والأنشطة في التنشئة السياسية الديمقراطية، وشملت قضايا الثقافة السياسية بمكوناتها الثلاث: القيم والاتجاهات والمعارف، في حين ركزت الدراسة الحالية على الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الأسرية. وبالنظر إلى دراسة نذر نجد أنها تتقارب مع الدراسة الحالية في تقييمها للمسار الديمقراطي في الحياة الأسرية، وتختلف عنها في الأهداف ومجتمع الدراسة والفترة الزمانية التي طبقت فيها الدراسة، وهي في مجملها تدور في فلك الأسرة. وتتمحور الفائدة من هذه الدراسات في إثراء الإطار النظري لاسيما فيما يتعلق بالتربية الديمقراطية والتنشئة الاجتماعية ، بالإضافة إلى الجانب الميداني، حيث استفاد الباحث منها في بناء أداة الدراسة وتحديد مجالاتها ومتغيراتها، كما أن الفائدة العامة من مجمل الدراسات السابقة تبرز في كونها شكلت نقطة البداية التي انطلقت الدراسة الحالية منها، لتكمل ما ابتدأتها تلك الدراسات لاسيما دراسة الصوفي والأهدل.

رابعا / الدراسة الميدانية:

حدود الدراسة :

نظرا لكون العاصمة صنعاء تمثل كافة محافظات الجمهورية في التواجد السكاني، وفيها أكبر تجمع سكاني في اليمن ، ولكونها أيضا العاصمة السياسية والأكثر تأثيرا وتأثرا بالمستجدات التي تظهر في المجتمع اليمني . ولأنها تشمل في تركيبتها الجغرافية المدينة وضواحيها الريفية ، لذا ارتأى الباحث جعلها مجتمع الدراسة لتعكس لنا تصورا لا بأس به عن أوضاع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية، حيث تم تحديد الطلبة في الصف التاسع من المرحلة الإعدادية لأخذا آرائهم حول مدى حضور الاتجاه

الديمقراطي في حياتهم الأسرية، لكونهم قريبي عهد من التنشئة في المرحلة الأولى من حياتهم ولا زالوا أكثر احتكاكا بالأسرة فهم المعنيون بالعملية التربوية داخل الأسرة، وهم الأقدر على تحديد مدى اتسام التنشئة الاجتماعية التي تعرضوا لها بالديمقراطية أو التسلطية من غير تحيز، لأنه ومن غير المعقول أن يتحامل الابن أو البنت على أبويه او على حياته الأسرية .

مجتمع الدراسة:

ضم مجتمع الدراسة تلاميذ الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي في المديريات المختارة و البالغ عددهم (1022)، وقد تم اختيار تلاميذ هذا الصف كونهم قد بلغوا مستوى متقدماً من الفهم والإدراك يمكنهم من وصف طبيعة التنشئة التي تعرضوا لها .

جدول (1)عدد الطلبة في المدارس المختارة من المديريات

المديرية	المدرسة	عدد الطلبة في الصف التاسع
الثورة	سبأ	147
	الثلايا	89
	البتول	152
بني الحارث	الوحدة	103
	السعيدة	124
	عمر بن عبد العزيز	41
معين	موسى	112
	القردعي	90
	معاذ	166
الإجمالي		1022

عينة الدراسة : تم تطبيق الدراسة في ثلاث مديريات فقط تم اختيارها بطريقة عشوائية لتمثل المدينة والريف وهي: مديرية بني الحارث ومديرية الثورة ومديرية معين وتم الاقتصار عليها مراعاة لإمكانيات الباحث المادية والوقتية إلى جانب أنها في إطار العاصمة صنعاء وضواحيها، فهي تضم ممثلين عن شرائح المجتمع اليمني وفئاته المختلفة. وقد تم اختيار العينة من ثلاث مدراس في كل مديرية وبطريقة عشوائية وتم توزيع أفراد العينة حسب الجدول الآتية:

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب (الجنس * الاقامة)

		الإقامة		الاجمالي
		مدينة	ريف	
الجنس	ذكور	108	84	192
		56.3%	43.8%	100.0%
	إناث	93	72	165
		56.4%	43.6%	100.0%
الاجمالي		201	156	357
		56.3%	43.7%	100.0%

منهج الدراسة : استخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف ما هو كائن في محيط الأسرة من سلوكيات تتفق مع الاتجاه الديمقراطي كما يدركها الذكور.

أداة الدراسة : من خلال الدراسات السابقة والمراجع ذات الصلة قام الباحث بتصميم أداة الاستبانة بغرض استطلاع آراء الطلبة حول مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في تنشئتهم الاجتماعية.

صدق الأداة(الاستبانة): ويقصد به أن تقيس الأداة ما وضعت لقياسه وللتأكد من ذلك تم استخراج :

- **الصدق الظاهري للاستبانة:** ويقصد به مدى ملائمة الاستبانة لقياس الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الأسرية حسب رأي المحكمين من الأساتذة، وقد قام الباحث بعرض بنود الاستبانة بمجالاتها الأربعة على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في المجال التربوي والاجتماعي ،وكان عددهم (ثمانية)، وذلك لإبداء آرائهم حول صدق الأداة ومدى صلاحيتها لاستطلاع آراء أفراد العينة في مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية التي

تضمنتها الأداة، وبناء على ذلك تم إعطاء الباحث جملة من التعديلات أخذها بعين الاعتبار، وبذلك تم التأكد من اتساق فقرات مجالات الاستبانة من الناحية اللغوية والمنطقية.

❖ **الصدق العاملي:** ويقصد به مدى اتساق فقرات الاستبيان وترابط مجالاته وللتأكد من ذلك استخدم الباحث معامل بيرسون لحساب الارتباط، وأوضحت النتائج وجود ترابط عال بين فقرات وجوانب المقياس، وبدلالة إحصائية، وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (3) يوضح الاتساق الداخلي لمجالات الاستبيان

		التوعية	الحرية	المساواة	اسلوب التعامل
التوعية	Pearson Correlation	1	.486(**)	.465(**)	.321(**)
	Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000
	N	357	357	357	357
الحرية	Pearson Correlation	.486(**)	1	.526(**)	.380(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000
	N	357	357	357	357
المساواة	Pearson Correlation	.465(**)	.526(**)	1	.606(**)
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000
	N	357	357	357	357
أسلوب التعامل	Pearson Correlation	.321(**)	.380(**)	.606(**)	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.
	N	357	357	357	357

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ثبات الأداة : وللتأكد من ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة عشوائية من الطلبة بلغت(45) طالباً وطالبة، وتم معالجة الثبات بواسطة برنامج (spss)، حيث تم استخراج معامل الثبات بواسطة معادلة كرنباخ ألفا للثبات، وأسفرت النتيجة عن وجود معامل ثبات عال وصل إلى (72%)، وهذا مؤشر جيد لصلاحية الأداة وتطبيقها . كما تم التاكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة التجزئة النصفية وبواسطة معامل ارتباط سيبرمان، وقد تم التوصل إلى أن الأداة تتمتع بثبات جيد حيث بلغ (71%).

المعالجة الإحصائية :

بعد إدخال البيانات في الحاسب الآلي، وبواسطة البرنامج الإحصائي (spss) تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتمثلت في: اختبار(t) لعينة واحدة و(t) لعينتين مستقلتين، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إلى جانب قيمة(t) ودلالتها الإحصائية لمعرفة أثر المتغيرات ودلالة تلك الفروق فيما بينها، مع العلم بأنه تم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي، حيث أعطيت درجات البدائل على النحو الآتي: كثيرا (3) أحيانا (2) ونادرا (1) وتم حساب المتوسط الافتراضي والذي حدد بـ (2)، وبناء على ذلك تم التوصل إلى البيانات التي تجيب عن أسئلة الدراسة .

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مدى حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية؟

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) إلى إجابات عينة الدراسة بأن واقع التنشئة الاجتماعية في اليمن لم يصل بعد إلى المستوى الذي يؤهلها لوصفها بالديمقراطية، ولكنها تتجه نحو الديمقراطية بخطوات بطيئة تماشيا مع التحولات التي يشهدها المجتمع اليمني نحو الديمقراطية.

جدول رقم (4) يوضح متوسطات اجابات أفراد العينة على مجالات الاتجاه الديمقراطي

المجال	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية
أسلوب التعامل	357	1.8932	.53804	.000
التوعية	357	1.8901	.48797	.000
المساواة	357	1.8118	.39477	.000
الحرية	357	1.6078	.48160	.000

فمن خلال الجدول(ب) يتضح انخفاض مستوى الأداء الديمقراطي للوالدين في واقع تنشئتهم الاجتماعية لأبنائهم، فكافة المجالات ما دون المتوسط الافتراضي والمحدد للدراسة (2)، حيث حصل مجال (أسلوب تعامل الوالدين) على متوسط (1.893) ، ويعد في صدارة المجالات، يليه مجال (التوعية) بمتوسط (1.890) ، وقبل الأخير يأتي مجال المساواة بمتوسط (1.81) ، وأخيرا مجال (الحرية) بمتوسط (1.60

) ، ويفسر ذلك بأن حداثة التجربة الديمقراطية إلى جانب تراكمات الخبرات التربوية التقليدية التسلطية في المجتمع اليمني أدت دورا في إظهار التنشئة الاجتماعية بهذه الصورة، وليس أدل على ذلك من أن أفـراد العينة أقروا بغياب الحرية والمساواة عن واقع تنشئتهم، وهذا مؤشر يقلق إلى حد ما كون الحرية والمساواة عماد الديمقراطية ومعيار وجودها من عدمه، وهذا الحال ينطبق على معظم البلاد العربية كمـا أشـارت بعض الدراسات الى ذلك، لكن المطمئن في هذه المرحلة هو ان التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية رغـم التحديات التي تواجهها والعوامل القوية التي تعيق تقدمها نحو التربية الديمقراطية مازالت تزحـف نحـو الاتجاه الديمقراطي في التربية، يؤكد ذلك قرب محوري اسلوب تعامل الوالدين وقيامهما بتوعيـة ابنائهمـا ببعض القضايا المتعلقة بالتوجه الديمقراطي من المتوسط الافتراضي .

ولزيادة التوضيح، وللوقوف على معالم كل مجال على حده" يمكن عرض إجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات المجالات الأربعة .

أولا / مجال أسلوب التعامل :

جدول رقم (5) يوضح متوسطات اجابات العينة على فقرات مجال أسلوب التعامل

الفقرات	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية
أسلوب والدتي أكثـر ديمقراطيـة مـن أسلوب والدي.	357	2.4678	.77329	.000
يلتزم والديَّ الحياد أثناء حلهما للخلافات بيننا.	357	2.0112	.74945	.778
يستخدم والديَّ أسلوب التفاهم والحـوار في إقناعنا بدلا من التهديد.	357	1.9244	.88837	.109
يتعامل والديَّ معنا بكل شفافية ووضوح .	357	1.9132	.84519	.053

يتلمس والديَّ حاجاتنا النفسية والعاطفية والمادية .	357	1.8655	.87337	.004
لا يستعجل والديَّ في إصدار الأحكام السلبية ضدنا حتى يتبينا.	357	1.7871	.77861	.000
يعتمد والديَّ أسلوب التشجيع والتحفيز في توجيهنا نحو السلوك السوي	357	1.6835	.73292	.000
لا يستخدم والديَّ العقاب البدني إلا في الضرورات القصوى.	357	1.4706	.70897	.000

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق يتضح أن أفراد العينة يقررون وبدرجة كبيرة بمتوسط (2.46) بأن أسلوب الأم أكثر ديمقراطية من أسلوب الأب، وهذا يعد إنعكاسا لطبيعة البيئة اليمنية التي تكون فيها الأم أكثر قربا إلى الأولاد من الأب المشغول دائما خارج المنزل وإن تواجد فهو منطوي على نفسه في تعاطي شجرة القات أو مع بعض رفاقه لذا يصبح جافيا في علاقته مع أولاده التي ربما لا تجمعه بهم ألا المناسبات، وحين يلتقي بهم تكون السمة الأغلب لتعامله هو ابراز شخصيته حسب ادعائه، فيتعامل بصرامة وتسلط مع أولاده في كل المواقف والأحوال ، فالأم هي الاكثر حنانا وعطفا، و ليس أدل على ذلك كثرة التصاقها بأولادها ومتابعة أمور حياتهم وهي المرجع لهم في كل وقت وهي الأكثر تفهما لمشاكلهم.على نفس الصعيد نجد أن الوالدين في البيئة اليمنية(أحيانا) ما يلتزما الحياد أثناء حلهما للخلافات بين أبنائهما، حيث كان متوسط إجابة أفراد العينة على هذه الفقرة (2.01) .

وإذا ما تابعنا قراءة النتائج نجد أن الفقرتين اللتين مفادهما أن الوالدين يستخدمان اسلوب الحوار والتفاهم لإقناع الذكور بدلا من التهديد، وأنهما يعتمدان الشفافية والوضوح في التعامل كانتا الأقرب الى الإيجاب في إجابة أفراد العينة اذ حصلا على معدل (1.91 و1.92). بينما نجد بقية الفقرات تتدرج تحت المتوسط الافتراضي بالاتجاه السلبي، فنادرا ما يتعامل الوالدان مع أبنائهما بأسلوب ديمقراطي ، حيث كانت متوسطات إجابة أفراد العينة تتراوح بين (1.86 و 1.47)، فالنتائج تشير إلى أن أساليب التعامل في

التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية ما زال يسيطر عليها النمط التقليدي التسلطي فالأبوان نادرا ما يتلمسان الحاجات النفسية والعاطفية والمادية لابنائهما وكذلك يستعجلا في إصدار الأحكام السلبية ضد الذكور من دون تفهم رأيهم ، أضف إلى ذلك بان الوالدين نادرا ما يعتمدان أسلوب التشجيع والتحفيز في توجيه الذكور نحو السلوك السوي ، وأن العقاب البدني هو السمة البارزة في التعامل، فغالبا ما يستخدم الوالدان هذا العقاب .

ثانيا/ التوعية:

جدول رقم (6) يوضح متوسطات إجابات العينة على فقرات مجال التوعية

الفقرات	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية
ينصحانا والدي بعدم التدخل في شؤون الآخرين ما لم يطلب منا ذلك	357	2.0840	.75230	.036
يرشدنا والديَّ إلى تقدير أدوار الآخرين ولو كانت صغيرة.	357	1.9552	.55910	.131
يعرفانا والديَّ بحقوقنا وواجباتنا.	357	1.9356	.86362	.160
يدعوانا والديَّ إلى نبذ التعصب الديني والعرقي والمناطقي والحزبي	357	1.9104	.61610	.006
يؤكد والدي على مشاركة أبناء المجتمع الأفراح والأتراح .	357	1.8768	.73549	.002
يشجع والدي تعاون الأخوة فيما بينهم	357	1.8291	.80827	.000
يذكرانا والدي بقواعد تنظيم حياتنا الأسرية.	357	1.7843	.63686	.000
يؤكدا والدي على أهمية تحمل	357	1.7255	.71716	.000

المسؤولية والقيام بالمهام المكلفين بها على أكمل وجه.				

وبالنظر إلى بيانات فقرات مجال التوعية بالمفاهيم والسلوكيات الديمقراطية يتضح أن الوالدين يقومان بنصح أبنائهما بعدم التدخل في شؤون الآخرين ما لم يطلب منهم ذلك وبدرجة مقبولة، وبمتوسط(2.08)، وهو النشاط الوحيد في هذا المجال الذي حاز على درجة أعلى من المتوسط الافتراضي، وربما يرجع ذلك الى ميل الوالدين إلى الابتعاد عن المشاكل الناجمة عن التدخل في خصوصيات الآخرين حتى و لو كان هذا التدخل ضروريا، كما نجد أن الفقرات (يرشدنا والديَّ الى تقدير أدوار الآخرين ولو كانت صغيرة.) و(يعرفنا والديَّ بحقوقنا وواجباتنا) و (يدعوانا والديَّ الى نبذ التعصب الديني والعرقي والمناطقي والحزبي) هي في اطار الجانب السلبي في ممارسة أنشطة هذا المجال، وعموما هي الأقرب الى الإيجاب بقربها من المتوسط الافتراضي، اذ حصلت على متوسطات تتراوح بين (1.95 و1.91)، وهذا يؤيد ما طرح سابقا من أن التنشئة الاجتماعية في المجتمع اليمني تزحف نحو التربية الديمقراطية ولكنها تحتاج إلى جهود حتى تصل إلى المستوى المطلوب ، وفي ذيل ترتيب الأنشطة الخاصة بمجال التوعية كانت إجابات أفراد العينة تميل إلى السلب ؛ حيث كانت تتراوح متوسطات إجاباتهم بين (1.87 و1.72)، ومن خلالها نجد أن الوالدين لا يقومان بدورهما في توعية ذكورهما بالدرجة المطلوبة من التزام السلوكيات التي تتفق مع سلوكيات النهج الديمقراطي كضعف تأكيدهما على ضرورة مشاركة أفراد الأسرة للمجتمع الأفراح والأتراح، وكذا ضعف التأكيد من قبل الوالدين على أهمية التعاون داخل الأسرة وخارجها وتعويد ابنائهما على ذلك. إلى جانب الضعف الكبير في تعويدهما لأبنائهما على احترام قواعد النظام داخل الأسرة و تحمل مسئولية أقوالهما وأفعالهما .

ثالثا/ المساواة:

جدول رقم (7) يوضح متوسطات اجابة العينة على فقرات مجال المساواة

الفقرات	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية
يميز والدي الذكور على الإناث	357	2.5238	.78798	.000

في التعامل.				
تخضع البنت لقواعد صارمة بينما الولد لا يخضع لتلك القواعد	357	2.2941	.61379	.000
يلبي والديَّ طلبات البنين أكثر من تلبيتهما طلبات الإناث.	357	2.0868	.64544	.011
يسند والدي المهام للأولاد والبنات على حد سواء.	357	1.9524	.80062	.015
لا يفرض والديَّ على أخواتي الإناث خدمة إخواني الذكور.	357	1.5350	.76219	.000
تمنح البنات نفس فرصة الأولاد في صنع القرار داخل الأسرة	357	1.4762	.58791	.000
توزع المهام والأدوار بين أفراد الأسرة بعدالة.	357	1.3277	.67177	.000
يستشير والديَّ الذكور والإناث كل فيما يخصه.	357	1.2773	.54450	.000

يتضح من خلال الجدول السابق أن حضور الاتجاه الديمقراطي في واقع التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية كان ضعيفا أيضا في معظم أنشطة مجال المساواة، حيث نلمس من خلال إجابات العينة أن الوالدين يميزان الذكور عن الإناث، وما زالت البنت تخضع لقواعد صارمة، بينما الولد لا يخضع لتلك القواعد). وكذلك نجد الوالدين يلبيان رغبات وطلبات البنين أكثر من تلبيتهما لطلبات البنات.

وهذا مؤشر سلبي يرجع إلى سيطرة القيم التقليدية القائمة على التمييز بين الذكور والإناث والنظرة السلبية إلى المرأة، وبمعنى آخر سيادة قيم الذكورة وسيطرتها على حياة الأسرة اليمنية.

وفي نهاية هذا المجال: نجد أن الوالدين نادرا ما يستشيران أبناءهما سواء في الأمور الخاصة او العامة، وهذا يدل على قلة وعي الوالدين بالنهج الديمقراطي وضعف ممارستهما لقيمها في الوسط الأسري.

رابعا / مجال الحرية:

جدول رقم (8) يوضح متوسطات إجابات العينة على فقرات مجال الحرية

الفقرات	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية
لا يصر والديَّ على رأيهما إن تبدى لهما خطاهما.	357	1.7367	.73295	.000
نخضع جميع قراراتنا داخل الأسرة للتصويت بعد النقاش المستفيض.	357	1.7339	.69855	.000
يتفهم والديَّ آراءنا ومطالبنا برحابة صدر.	357	1.6695	.71304	.000
أستطيع أن أعبر عن وجهة نظري داخل أسرتي بكل حرية.	357	1.6331	.75127	.000
يحترم والديَّ رغباتنا في اختيار الأشياء الخاصة بنا.	357	1.5938	.67895	.000
يتقبل والديَّ نصحنا لهما .	357	1.5770	.68107	.000
نسعى داخل الأسرة للتوافق في الرأي وإيجاد حلول وسطية في القضايا الخلافية	357	1.5210	.77730	.000
اشعر بان أجواء الأسرة ديمقراطية ومنفتحة.	357	1.3754	.60360	.000

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى التدني الكبير في قيام الوالدين بأنشطة مجال الحرية، فيلاحظ أن متوسطات إجابة الأفراد على كافة الأنشطة ما دون المتوسط الافتراضي حيث تراوحت بين (1.73

للفقرة: لا يصر والديَّ على رأيهما إن تبدى لهما خطاهما.) و(1.37 للفقرة: أشعر بأن أجواء الأسرة ديمقراطية ومنفتحة.)، وهذا مؤشر سلبي لوضع التنشئة الاجتماعية في الاسرة اليمنية إذ أن الحرية هي معيار الديمقراطية الأول وإذا ما غيبت عن الساحة لا مجال لتسمية الوضع بالديمقراطي، إن ما أسفرت عنه النتائج هو إنعكاس للمعترك الذي تخوض فيه التجربة الديمقراطية عراكا مع كافة الموروثات السلبية التي ما زالت التنشئة الاجتماعية كغيرها من جوانب الحياة ترزح تحت وطأتها ، فالأسرة اليمنية بطبعها محافظة ولكن بصورة جامدة فكل جديد عليها هو عبارة عن دخيل يصعب التجاوب معه بسهوله ، ورغم الامتداد التاريخي للبعد الديمقراطي في حياة المجتمع اليمني بأن العقلية ما زالت متشبثة بكل ما هو قديم باعتباره أصيل سواء كان ايجابياً او سلبياً . مما نتج عن ذلك هذه الصورة التي لمحناها من خلال النتائج السابقة .

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :

❖ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (الجنس)؟

جدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار (t) بين متوسطات إجابات أفراد العينة حسب متغير (الجنس)

	الجنس	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	t	الدلالة الاحصائية
التوعية	ذكور	192	2.0023	.50161	4.835	.004
	اناث	165	1.7594	.43807		
الحرية	ذكور	192	1.7675	.57292	7.231	.000
	اناث	165	1.4219	.23784		
المساواة	ذكور	192	1.9280	.41898	6.317	.023
	اناث	165	1.6767	.31569		
اسلوب التعامل	ذكور	192	2.0301	.53389	5.384	.038
	اناث	165	1.7339	.49898		

بينت نتائج اختبار (t) لعينتين مستقلتين وجود فروق ذات دلالة إحصائية على محور التوعية لصالح الذكور، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محور الحرية لصالح الذكور، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محور المساواة، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية على محور إسلوب التعامل ولصالح الذكور أيضا. ويلاحظ أن مستوى دلالة الفروق عند (0.05) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لعامل الجنس.

ويرجع الباحث ذلك إلى طبيعة التنشئة السائدة في المجتمع اليمني والمتأثرةإلى حد كبير بالتربية التقليدية القائمة على الذكورية الصرفة والتي يطغى فيها الرجل على المرأة في كل جوانب الحياة الأسرية، اذ ما يزال البعض ينظر إلى المرأة نظرة دونية قاصرة لا تستقيم ومكانة المرأة الحقيقية باعتبارها نصف المجتمع وهي شريكة الرجل في صنع وإتخاذ القرارات العادية والمصيرية، أكد ذلك ما اشارت إليه النتائج من تمتع الذكور بالديمقراطية وان كانت تلك النسبة بسيطة إلا انا نلمح فيها تمييز الذكور على الإناث، أي أن التفضيل على أساس الجنس لا يزال سائدا في المجتمع اليمني تكرسه المفاهيم المغلوطة عن المرأة واعتبارها تابع للرجل في كل شئ وفي كل الأحوال، فهو مقدم عليها ولا يحق لها أن ترى إلا ما يراه الرجل، فلا راي ولا قرار ولا مشاركة للمرأة ، فمهمته فقط خدمة الرجل وكافة أفراد الاسرة وحسب ما يلزمها به الرجل ، فهو صاحب القرار الاول والراي الاوحد.

فسلب المرأة حقوقها وحرمانها من ابسط مقومات الشخصية الانسانية والحياة الكريمة هو الشائع في أوساط الأسرة اليمنية عدا بعض الاسر التي تتمتع بوعي جيد . فاجمالا تشير النتائج إلى أن التنشئة الاجتماعية في المجتمع اليمني تكرس مفهوم الذكورية في كافة المجالات على حساب الإناث.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث :

- ❖ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة تعزى لعامل (الإقامة)؟

جدول رقم (10) نتائج اختبار (t) بين متوسطات إجابات أفراد العينة حسب متغير (مكان الإقامة)

	الاقامة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	t	الدلالة الاحصائية
التوعية	مدينة	201	2.0589	.53271	8.061	.000

	ريف	156	1.6725	.31001		
الحرية	مدينة	201	1.7488	.56173	6.649	.000
	ريف	156	1.4261	.25802		
المساواة	مدينة	201	1.9540	.40597	8.451	.006
	ريف	156	1.6287	.29211		
أسلوب التعامل	مدينة	201	2.1868	.50311	14.898	.000
	ريف	156	1.5149	.28723		

اثبتت نتائج اختبار t أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابة أفراد العينة من سكان الريف وسكان المدينة في مجال التوعية ولصالح من يسكنون المدينة، وتوجد فروق أيضا في مجال الحرية ولصالح من يسكنون المدينة، ولا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في مجال المساواة ، كما أن هناك فروقاً في مجال أسلوب التعامل ولصالح من يسكنون المدينة أيضا، ومستوى دلالة الفروق عند (0.05)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لعامل (الإقامة) فالنتائج عموما تشير إلى تمتع أبناء المدينة بقسط بسيط من الحياة الديمقراطية، فيما لا زالت التربية لدى سكان الريف تقليدية يغلب عليها سيطرة القيم القبلية والمناطقية والحزبية، ويعلل ذلك إلى وجود معطيات للحياة في الريف تختلف عن معطيات الحياة في المدينة فالتنشئة في المدينة تقترب إلى حد ما من المدنية التي تعتبر احد وجوه التنشئة الديمقراطية وأهدافها، وذلك بفعل العوامل المؤثرة في ذلك من الرقي والمدنية والحراك الثقافي وطبيعة سير الحياة الأسرية في المدينة الذي يغلب عليه الطابع الوظيفي المحكوم بقواعد تنظم حياة الفرد والمجتمع في العمل او في الحياة العامة فينعكس ذلك كليا على حياة الأفراد وتربيتهم وتنشئتهم داخل أسرهم ، في الوقت الذي لا يزال النمط التقليدي هو السائد في الريف اليمني لضعف ان لم نقل انعدام تلك المقومات للحياة الديمقراطية ، فالأسرة في الريف تحكمها عادات وتقاليد اجتماعية معينة إلى جانب الاعتماد الكلي على أساليب العيش التقليدية كالزراعة وغيرها وكلها عوامل تجعل القواعد التي تسير حياة الأفراد داخل

الأسرة أكثر صرامة وتسلطا مما يدفع القائمين على التنشئة الاجتماعية محاولة إكساب نمـــط محـــدد لا إبداع فيه و لا ابتكار من السلوك للأبناء حتى يستطيعوا أن يواجهوا به تكاليف وأعباء الحياة. وبتـــدقيق النظر في كافة المجالات نجد انها دالة إحصائياً وفي نفس الاتجاه تشير إلى تمتع أبناء المدينـــة بقـــدر لا بأس به من التنشئة الديمقراطية في إطار الأسرة .

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع :

❖ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لعامل (دخل الأسرة)؟

جدول رقم (11) نتائج اختبار (t) بين متوسطات إجابة أفراد العينة حسب متغير (دخل الأسرة)

	الدخل	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	T	الدلالة الاحصائية
التوعية	متوسط(أكثر من خمسين ألف ريال)	224	1.9853	.53984	4.942	.000
	منخفض(أقل من خمسين ألف ريال)	133	1.7296	.32940		
الحرية	متوسط(أكثر من خمسين ألف ريال)	224	1.6817	.52775	3.836	.000
	منخفض(أقل من خمسين ألف ريال)	133	1.4832	.36069		
المساواة	متوسط(أكثر من خمسين ألف ريال)	224	1.8622	.39315	3.166	004
	منخفض(أقل من خمسين ألف ريال)	133	1.7271	.38424		
أسلوب التعامل	متوسط(أكثر من خمسين ألف ريال)	224	1.9967	.53928	4.867	.001
	منخفض(أقل من خمسين ألف ريال)	133	1.7188	.49049		

تؤكد النتائج الواردة في الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين إجابات أبناء الأسر من ذوي الدخل المتوسط وأبناء الأسر من ذوي الدخل المنخفض في كافة المجالات الأربعـــة: (التوعيـــة ، الحرية ، المساواة ، أسلوب التعامل) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وبذلك تـــرفض الفرضـــية الصفرية وتقبل البديلة التي تنص على وجود تلك الفروق تبعا لعامل مستوى دخل الأسرة ولصالح الأسر الأكثر دخلا، ويعزو الباحث ذلك الفرق إلى أثر العامل الاقتصادي في إثراء الحياة الأسرية بممارسة القيم

الديمقراطية ، فالمستوى المعيشى الكريم هو ما تهدف الديمقراطية عموما إلى تحقيقه لكافة المـــواطنين، فلا ديمقراطية من غير نمو اقتصادي ولا قيمة للديمقراطية في ظل وضع معيشي صعبة لأن الفقر عـــدو الحرية والديمقراطية إجمالا، ولذلك وجد أن أبناء الأسر من ذوي الدخل المتوسط تلمس بعـــض ملامـــح التربية الديمقراطية في جوها الأسري نتيجة للأوضاع الاقتصادية المقبولة ان لم نقل الجيدة التي هيـــأت الأجواء أمام أفراد الأسرة لممارسة السلوك الديمقراطي في تعاملاتهم ، فالأسرة التي تعاني مـــن الفقـــر يؤثر ذلك سلبا على نفسيات أفرادها فتجعلهم يميلون إلى الحدية في كل شيء والعدوانية أيضا في التعامل مع الآخر، لأن الفرد الذي يعاني من الفقر كل همه هو الحصول على أساسيات العـــيش والحيـــاة، فـــلا ينصرف باله إلى كماليات الحياة حيث يعد الممارسات الديمقراطية من هذا القبيل و انها ترف لا حاجـــة اليه مع انها من مقومات إنسانية الفرد ووجوده، لذا وجدت فروق دالة إحصائياً في كافة المجالات لصالح أبناء الأسر ذات الدخل المتوسط.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينـــة تعـــزى لعامل (تعليم الوالدين)؟

جدول رقم (12) نتائج اختبار (t) بين متوسطات اجابات أفراد العينة حسب متغير (تعليم الوالدين)

	التعليم	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	t	الدلالة الاحصائية
التوعية	والداه متعلمان	133	1.8726	.47982	-.519	.038
	أحد والديه أمي	224	1.9004	.49351		
الحرية	والداه متعلمان	133	1.6707	.52195	1.909	.006
	أحد والديه أمي	224	1.5704	.45304		
المساواة	والداه متعلمان	133	1.8535	.28841	1.540	.000
	أحد والديه أمي	224	1.7871	.44486		
أسلوب	والداه متعلمان	133	2.0234	.47960	3.581	.052

التعامل	أحد والديه أمي	224	1.8159	.55666		

تشير النتائج في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حسب مستوى تعليم الوالدين على محور التوعية، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهما في محور الحرية والمساواة وأسلوب التعامل وكلها لصالح من كان أبواه متعلمين، ومستوى دلالة تلك الفروق إحصائيا عند (0.05)، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة التي تنص على و جود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لعامل المستوى التعليمي للوالدين، اذ لوحظ توفر قسط لا باس به من التربية الديمقراطية لدى الأسر الأكثر تعليما، ويعزي الباحث ذلك إلى أثر التعليم على الوعي بالمفاهيم والقيم الديمقراطية التي ترتكز عليها النظريات التربوية الحديثة ، فالديمقراطية إجمالا تقوم على العلم ونشر المعرفة ولولا العلم والتفكير العلمي لما تميزت الديمقراطية عن غيرها، ولما كان لها هذا القبول لدى الأفراد، فممارسة السلوك الديمقراطي في الأسرة المتعلمة أصبح من المسلمات، فالعلم يجعل العقل أكثر نضجا وانفتاحا على الحياة ومقوماتها تأثيرا وتأثرا، مما يسهل التخلي عن السلوكيات المتخلفة مقابل التحلي بالقيم والسلوكيات الحضارية الواعية ، فلا تجد أي شعب متحضر ينعم بالديمقراطية إلا وتجد العامل الرئيس هو العمل .

التوصيات : اتضح من خلال النتائج إلى أن الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية للأسرة اليمنية يسير ببطء شديد ، وتؤدي الموروثات الثقافية في التنشئة التقليدية إلى أسباب جوهرية في ذلك إلى جانب ضعف التوعية العامة بالثقافة الديمقراطية التي يفترض ان تقوم بها المؤسسات الرسمية والشعبية عبر المنابر المتاحة. لذا فالباحث يوصي بالآتي :

- ضرورة إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تساعد على تنظيم حياة الأسرة اليمنية وترتقي بأساليب التنشئة فيها بما يتواكب مع التوجه الديمقراطي .
- التركيز على تربية الجيل القادم ديمقراطيا تداركا لما فات الآباء حتى لا تستمر حلقة الاستبداد في التوسع والانتشار من خلال مؤسسات التربية.

- ضرورة قيام مؤسسات الإعلام وفي مقدمتها الإذاعة والتلفزيون والصحافة بدورها في توعية الجماهير بقيم وأخلاقيات الديمقراطية بالطرق المختلفة بحيث تخصص زاوية من اهتماماتها في ذلك .
- التأهيل المستمر للقائمين على مؤسسات التربية الرسمية لإكسابهم السلوك الديمقراطي، لاسيما الوالدان من خلال الأنشطة الاجتماعية العامة، و كذلك القائمين على المدارس والجامعات، والمعاهد حتى يتسنى لهم نقلها إلى الأجيال.
- تنسيق الجهود المشتركة بين مؤسسات التنشئة كالمدرسة والبيت وبين منظمات المجتمع المدني للقيام بفعاليات تدعم هذا التوجه وتعمل على تلافي القصور فيه.

المقترحات : يقترح الباحث القيام بالعديد من الدراسات في هذا الجانب:

- إعادة تطبيق الدراسة على محافظات أخرى من الجمهورية ومقارنتها بالدراسة الحالية.
- عمل دراسات حول أساليب إكساب أفراد الأسرة النمط الديمقراطي .
- القيام بدراسة شاملة للعوامل المؤثرة على التنشئة الديمقراطية .
- عمل دراسات مشتركة بين المتخصصين في علم الاجتماع والتربية وعلم النفس والسياسة لإيجاد صيغ توافقيه لأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة اليمنية لتقوم بعد ذلك الجهات المعنية بتبنيها بصورة تؤهلها لإلزام مؤسسات التنشئة بها .

قائمة المراجع :

1. إبراهيم ، عبد الرزاق عبد الفتاح ،2001م ، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان .
2. ابن خلدون ، عبد الرحمن2001م : مقدمة ابن خلدون ، اعتناء ودراسة أحمد الزغبي ، بيروت ، دار الأرقم ،.
3. الجيار سيد إبراهيم ، بدون : التربية ومشكلات المجتمع ، مجموعة دراسات ، دار غريب ، القاهرة ، مصر.
4. الخوالدة، محمد محمود ،2003م :مقارنة بين ديمقراطية التعليم وتعليم الديمقراطية في مقدمة في التربية ، دار المسيرة ، عمان، الأردن .
5. الرشدان ،عبد الله و جعنيني نعيم ،1994م المدخل إلى التربية والتعليم ، دار الشروق ، الطبعة الا ولى ، عمان الاردن .

6. الرشدان، عبد الله ،2003م دراسة تحليلية للمبادئ والقيم الديمقراطية في فلسفة التربية والتعليم في الاردن رسالة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة الأردنية عمان الأردن
7. العريقي ، آمال 2006م : درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز لقيم ومبادئ الديمقراطية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم الإدارة وأصول التربية ، جامعة اليرموك ، الأردن.
8. العقون، كمال الدين ،2006م مفهوم الحرية التربوية عند جون ديوي ، في مجلة دراسات نفسية وتربوية ، تصدر عن كلية الاداب جامعة سعد دحلب ، الجزائر ،
9. الكواكبي، عبدالرحمن 1993م ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، دار النفائس للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ، بيروت ، لبنان .
10. حمادة سليمان محمد صديق ، 1987 : " الوعي التربوي للمعلم والعوامل المؤثرة فيه " ، رسالة الخليج العربي ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، السنة 7 ، ع 22
11. ديوي جون ،1987م الديمقراطية والتربية ، ترجمة نظمي لوقا مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة.
12. ربول أوليفيه ،1986م فلسفة التربية ، ترجمة جهاد نعمان / منشورات عويدات، بيروت ، لبنان.
13. سرحان ، منير المرسي 1989م : في اجتماعيات التربية ، دار النهضة ، بيروت ، لبنان
14. شحاته حسن و ابو عميره محبات ،1994م المعلمون والمتعلمون ، مكتبة الدار العربية ، القاهرة ، مصر
15. شهلا جورج ، وآخرون ،1978م الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ،
16. عبود، عبد الغني و النوري عبد الغني ،1979 نحو فلسفة عربية للتربية ، درا الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، م القاهرة ، مصر .
17. على سعيد إسماعيل 1974م ، ديمقراطية التربية الإسلامية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ،
18. عمار حامد 1992م : من همومنا التربوية والثقافية ، مكتبة الدار العربي للكتاب ، القاهرة ، مصر.

19. قحطان طارش محمد ،2006م الحقوق والحريات في اليمن ، الطبعة الأولى ، ، دار الروافد للطباعة والنشر ، صنعاء اليمن .
20. كيلاني شادية جابر محمد ،2003م تعليم حقوق الإنسان في كليات التربية ، في مجلة مستقبل التربية العربية ، تصدر عن المركز العربي للتعليم والتنمية ، المجلد التاسع ، العدد الحادي والثلاثون .
21. مصطفى، رمزي احمد ،2008م الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني ، دار الوفاء للنشر ، الاسكندرية ، مصر
22. مصلح بشار عبد الله و ابو دلبوح موسى ،2005م واقع التنشئة الديمقراطية في الأسرة الأردنية ، في مجلة العلوم التربوية ، تصدر عن كلية التربية جامعة قطر ، العدد 7
23. نذر فاطمة عباس ،2001م التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدان والذكور في الأسرة الكويتية ، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان .
24. هايدون جراهام ،2001م التدريس والقيم ، ترجمة عبد الودود مكروم ، في مجلة التربية تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية ، العدد الأول (5) المجلد الرابع ، عدد خاص بمناسبة مرور عشر سنوات على تاسيس الجمعية
25. هندي صالح ذياب ،1995م أسس التربية ، دار الفكر للنشرو التوزيع ، الطبعة الثالثة عمان الأردن .
26. وطفة على اسعد ، 2001م الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت ، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان .
27. وطفة علي اسعد: 1999م بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى بيروت لبنان ،.
28. الاهدل، طاهر 1999م : دور المدرسة في التنشئة السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة صنعاء ، اليمن.